الأبعاد الجيوسياسية للدبلوماسية التركية على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية بعد عام 2018

الأستاذ الدكتور مجيد حميد شهاب
جامعة الكوفة كلية الآداب جمهورية العراق

تمهيد :

يمكن القول واستناداً الى جملة من المعطيات التي تمخضت عنها مسارات الدبلوماسية التركية – خصوصاً في الاعوام من 2011-2017- انه لا يمكن لأي باحث في الشؤون السياسية, او مراقب, او محلل سياسي ان يصل وعن طريق آليات التحليل السياسي الى المجازفة بطرح رؤية واضحة ومحدده لوجه ومسارات الدبلوماسية التركية في مثل هذه المرحلة, وهذا الامر بطبيعته ليس راجعاً لغياب الوقائع والمعطيات التي على أساسها يمكن ان يصار الى وضع الأسس العامة التي توجه مسارات الدبلوماسية التركية, وانما لان الدبلوماسية التركية هي دوماً انعكاس لتوجهات, وروئ سياسية, واستراتيجيات عمل تتبناه السياسة الخارجية التركية التي هي اصلاً غير مستقرة ومتغيرة باستمرار, لدرجة ان الباحث في الشأن السياسي التركي – وفي الأعم الاغلب- يبقى في دائرة الافتراضات والسيناريوهات المحتملة لتلك التوجهات والمسارات السياسية, اكثر من كونه يصل الى تحديد نهائي لمنطلقات الثابت والمتغير في تلك السياسات .

وعلى اساس هذا التوصيف العام ... سنحاول في مثل هذا البحث ليس رسم معالم واضحة ومحدده للحراك الدبلوماسي في تركيا بعد عام 2018, بل محاولة استقراء للتحولات التي من الممكن ان تطرأ او تستجد على ابعاد الدبلوماسية التركية من ناحية تغير او اعادة تصحيح ومراجعة للمسارات المرسومة لها سابقاً, وذلك على اساس ما حصل من احداث " مفصلية" غيرت من لعبة التوازنات الاقليمية والدولية في المنطقة العربية, سواء على مستوى العمق الجيوسياسي الاقليمي لتركيا, او فيما يخص العمق الدولي لها, مستندين في مثل هذا الامر – بتقديرنا- على عدة تحولات واحداث مفصلية في مثل هذين الدائرتين, من اهمها على صعيد الداخل التركي احباط محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا والتداعيات الداخلية التي حصلت على اثرها, وفوز رجب طيب اردوغان بولاية رئاسية ثانية بعد الانتخابات والنتائج التي اسفرت عنها في تركيا عام 2018 ولقد كان لمثل هذا الفوز اهميته من حيث انه جاء بعد محاولة الانقلاب الفاشلة تلك, ولذلك استعاد اردوغان زمام المبادرة السياسية من جديد من خلال هذا الفوز باستغلاله لتداعيات هذا الانقلاب في توسيع دائرة نفوذه وصلاحياته, فقام بأجراء تعديل دستوري هام بموجبه خرجت تركيا من دائرة النظام البرلماني, الى النظام الرئاسي .

اما بالنسبة للحدث الاقليمي الاهم والمفصلي والذي سينعكس– بتقديرنا- على احداث تحول في مسارات الدبلوماسية التركية في مرحلة ما بعد عام 2018 فيتمثل بتحجيم للدور والنفوذ التركي في سوريا من خلال تمكن سوريا من كسب رهان الميدان وتحريرها لثلاثة مناطق هامة كانت تركيا ومنذ بدأ الازمة السورية عام 2011 تراهن عليها كثيراً في اطالة عمر هذه الازمة للاستفادة منها في تحقيق مكاسب جيوسياسية, وهذه المناطق بدأت من تحرير مدينة حلب, ومن ثم تحرير كامل الغوطة الشرقية, واخيراً منطقة الجنوب السوري " درعا" المتاخمة لإسرائيل, اضافة الى تحييد مدينة ادلب من الصراع وفرض مناطق خفض التصعيد بفرز للمعارضة المعتدلة وللجماعات الارهابية التكفيرية باتفاق روسي ايراني تركي .

اما على الصعيد الدولي فهنالك – بتقديرنا- حدثان مفصليان سيلقيان بضلالهما على تشكيل طبيعة المسارات التي على ضوئها ستتحرك الدبلوماسية التركية بعد عام 2018, يتمثلان بالقمة التاريخية التي عقدت في هلسنكي بين ترامب وبوتين عام 2018, والحدث الثاني هو انسحاب الولايات المتحدة الامريكية في عهد ترامب من الاتفاق النووي مع ايران, والذي على اثره حصل التقارب التركي الايراني الروسي .

ان مثل هذه التحولات – والتي اشرنا اليها سابقاً – سواء على مستوى الداخل التركي او الاقليمي او الدولي ستساهم – بتقديرنا – في اعادة مراجعة يمكن ان تكون شاملة لمسارات الدبلوماسية التركية, سواء من ناحية اسلوب التعاطي مع مثل هذه المتغيرات, او على مستوى اعادة النظر بقسم من التوجهات والمسارات الدبلوماسية التركية السابقة, وذلك من خلال السعي لأحداث مراجعة جذرية بجميع الملفات

الاقليمية او الدولية – على ضوء مثل هذه المتغيرات – ومحاولة التوصل الى اتخاذ مواقف سياسية جديدة ومغايره بحسب هذه التطورات الاقليمية والدولية, والتي تذهب هذه الدراسة الى اعتبارها ليست تطورات مرحلية ظرفية, وانما هي احداث تاريخية مفصلية , بحيث يصح القول على أساسها – وبتقديرنا- انها ستكون فاصلة ما بين توجهين الدبلوماسية التركية ما قبل 2018 وما بعدها .

اولاً : اهمية الابعاد الجيوسياسية واثرها في توجيه المسارات السياسية للدبلوماسية التركية :-

اذا كانت السياسات الخارجية للدول – في احد ابعادها تعبر عن طبيعة الخطط المرسومة من " صناع القرار" لمحاولة ايجاد دور فاعل ومؤثر لمثل هذه الدول سواء على المستوى الاقليمي ام الدولي, فأن الدبلوماسية – من ناحية الدور والفاعلية والتأثير – هي الكفيلة وحدها بإيجاد القنوات والطرق والحلول التي تكفل بموجبها, ليس التوجيه والتحكم لمسارات تلك الخطط المرسومة, والسعي لإنجاحها فقط, بل – وهذا هو الاهم – السعي الى اختيار وخلق البدائل والتكيف مع المتغيرات والاحداث " المفاجئة " ومحاولة اختيار واختبار البدائل الفاعلة للحفاظ على الدور والفاعلية والتأثير في السلوك السياسي سواء على الصعيد الاقليمي ام الدولي .

ان المسارات الدبلوماسية هي واحدة من مجموعة من الادوات والوسائل التي تستعملها الدولة في انجاز اهداف سياستها الخارجية, فهي عبارة عن مجموعة من القنوات والمؤسسات, والطرق, والآليات التي توظفها الدولة مباشرة, او بواسطة ممثليها الدبلوماسيين من أجل تحقيق اهداف السياسة الخارجية [1].

كما تضم المسارات الدبلوماسية ايضاً مجموعة من المهارات, والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها ازاء الوحدات الدولية الاخرى والتفاوض معها, بما في ذلك شرح سياستها ازاء القضايا الدولية, وحماية مواطنيها وممتلكاتهم في الخارج, وتنظيم تفاعلهم مع الاجانب, وتعتمد الادوات الدبلوماسية على توظيف شبكة السفارات والقنصليات والمفاوضات وغيرها من ادوات الاتصال الدولية [2].

ان ابعاد وأطر ومحددات الدبلوماسية في العصر الحديث, لم تعد ترتبط فقط بالمراسيم او الترتيبات, او توصيل الرسائل واجراء الاتصالات, وتنظيم اوضاع المواطنين في الخارج, وانما شرح السياسات, وتوضيح المواقف, والتنسيق السياسي, واجراء المفاوضات, وعقد المعاهدات, والتوصل الى التفاهمات, فقد اصبحت الدبلوماسية اطاراً لأنشطة واسعة النطاق تتم بين الحكومات والمؤسسات والمؤتمرات والمنظمات على نحو يصعب حصرها, وتعتمد هذه الوسيلة على شبكة واسعة من السفارات والقنصليات والمفوضيات, التي لا تضم دبلوماسيين فقط, وانما ملحقين تجاريين وثقافيين واعلاميين وعسكريين, وعناصر استخبارات يعملون في آطر ادوات القوة الاخرى[3].

اما من ناحية الابعاد الجيوسياسية وعلاقتها وتأثيرها برسم معالم الدبلوماسية ومساراتها في بلداً ما, فيمكن القول ان الابعاد الجيوسياسية اذا غابت عن توجهات ومسارات الدبلوماسية لأية دولة, فهذا الامر يشكل خللاً اساسياً في محددات ومخرجات السياسة الخارجية لتلك الدولة, فتفد على اثر هذا الامر فاعليتها وتأثيرها في محيطها الاقليمي والدولي .

هذا الامر يعني ان الابعاد الجيوسياسية أعم واشمل من محددات السياسة الخارجية لأنها تعني – على المستوى الاستراتيجي – تحديد الاهداف العامة للدولة, وتحديد الوسائل المناسبة لتحقيقها, ومن بين هذه

---

(1) حسن بوقارة , السياسة الخارجية " دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل " , دار هومه , الجزائر , 2013, ص98.

(2) محمد السيد سليم, تحليل السياسة الخارجية, مكتبة النهضة , القاهرة , ط1 , 1998, ص92.

(3) خليل حسن, النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية, دار المنهل اللبناني, بيروت , لبنان, ط1 , 2009 , ص52-53.

الوسائل السياسة الخارجية, فالدولة تحرك سياستها الخارجية كأداة من ادوات الاستراتيجية داخل بيئتها الاقليمية والدولية[1].

واذا ما سحبنا طبيعة مثل هذا التداخل العضوي – والذي اشرنا اليه سابقاً – ما بين الابعاد الجيوستراتيجية[2],وبين طبيعة ومسارات وتوجهات واهداف الدبلوماسية التركية على المستوى الاقليمي والدولي – خصوصاً بعد عام 2011 – فسنجد ان مثل هذا التداخل يكاد يكون حاضراً وبقوة في طبيعة الحراك الدبلوماسي التركي والياته في مثل هذه المرحلة .

بقيت احياناً غير ثابته – ان الدبلوماسية التركية حاولت ومن حيث توجهاتها العامة في " ادارة " الملفات الاقليمية والدولية التكيف مع المتغيرات والمستجدات التي حصلت في منطقة الشرق الاوسط, خصوصاً مع تلك الاحداث الكبرى التي عصفت في هذه المنطقة في مثل هذه المرحلة, والتي على اثرها افرزت موازين وادوار جديدة للقوة العظمى في العالم التي تتصارع في هذه المنطقة, بدءاً بحدث احتلال الولايات المتحدة للعراق عام 2003, وانتهاءاً باندلاع الازمة السورية عام 2011 وما اعقبها من تداعيات كان ابرزها التدخل العسكري الروسي عاد 2015 .. وغيرها من الاحداث المفصلية, ولقد جمعت الدبلوماسية التركية – وبحكم تعاطيها مع انعكاسات مثل هذه الاحداث- منهجية – قامت على استخدام وتوظيف مبدأ البراغماتية السياسية لأقصى حد ممكن, وذلك لان منطلقات الدبلوماسية التركية ما قبل عام 2018 كانت قائمة على محاولة استغلال وتوظيف جميع تلك المتغيرات الجيوسياسية التي حصلت في منطقة الشرق الاوسط في مثل هذه الفترة, بالاشتغال على مفاعيلها ومحاولة اعادة انتاجها بما يخدم التوجهات والمصالح الجيوسياسية لتركيا في عهد ولاية رجب طيب اردوغان .

ثانياً: المتغيرات الداخلية في تركيا بعد عام 2018 واثرها في توجيه مسارات الدبلوماسية التركية القادمة :-

يمكن القول ان اهم المتغيرات الداخلية التي حصلت في تركيا, والتي من الممكن انها ستلقي بضلالها على مسارات وتوجهات الدبلوماسية التركية بعد عام 2018, حدثان اساسيان هما : محاولة الانقلاب الفاشلة التي حدثت في تركيا عام 2016 وتداعياته الداخلية, وفوز رجب طيب اردوغان بولاية رئاسية ثانية عام 2018 .

فبالنسبة للحدث الاول فأن محددات السياسة الخارجية لتركيا ستتأثر ابعادها بعد هذا الحدث وستشكل بطريقة يمكن ان تختلف من ناحية التوجه والمسارات مع توجهات مرحلة ما قبل هذا الانقلاب, فبعد الانقلاب اصبحت الاولويات التي يمكن رصدها في توجهات السياسة الخارجية والتي ستنعكس اثارها على طبيعة المسارات الدبلوماسية التركية تتجلى في عدة محددات اساسية منها :

---

(1) طلال مظفر غازي المسعودي, الاستراتيجية الايرانية تجاه منطقة غرب اسيا بعد عام 2010, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة المصطفى العالمية, كلية العلوم السياسية , قسم العلاقات الدولية , 2017 , ص27.

(2) ان الاستراتيجية عملية فكرية منضبطة ذات مخرجات وغاية وطرائق ووسائل محددة بوضوح, وهي تخدم الهدف السياسي الوطني, وتخدم السياسة في اطار التقلبات والتعقيدات والهواجس, وفي ظروف غموض البيئة الاستراتيجية, وهي تخضع لمنطق النظريات الاستراتيجية وهي عملية فكرية محددة ومنضبطة, ومع ان الجزء الاكبر من عمليات وضع النظرية الاستراتيجية والفكر الاستراتيجي قد يكون منطبقاً بدرجة مساوية على حصيلة السياسة الوطنية, الا ان الاستراتيجية تختلف عن السياسة من حيث غرضها السياسي, ونطاق تأثيرها وافقها الزمني, فالاستراتيجية تدرك غرضها السياسي, ولكنها في الاساس ليست عملية سياسية...هاري ار. بالغر, الاستراتيجية ومحترفو الامن القومي " التفكير الاستراتيجي وصناعة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرون, مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , ابو ظبي , 2011 , ص26.

1- المحددات العامة للسياسة الخارجية التركية مثل : الموقع الجيوبوليتيكي, والقوة والمصالح الاقتصادية, والخلفية التاريخية للسياسة الخارجية ومحاورها, والامن القومي, ورؤية القيادة السياسية وغيرها .
2- تغليب التركيز على المشهد السياسي الداخلي .
3- التأثر بالمسار الرئيسي للسياسة الخارجية ببعدها الدولي على مستوى العلاقة مع كل من واشنطن وموسكو .
4- التناغم مع استحقاقات التقارب مع روسيا .
5- مواقف الدول الاقليمية خلال المحاولة الانقلابية وما بعدها[1].

اما بالنسبة للحدث الاخر الداخلي المتعلق بفوز رجب طيب اردوغان بولاية ثانية نهاية عام 2018 واستفادته من تداعيات هذا الانقلاب الفاشل, بأحداثه تحولاً دستورياً تتسنى بموجبة زيادة صلاحياته عن طريق العمل بتفعيل النظام الرئاسي وليس البرلماني في ادارة الحكم في تركيا, فأن مثل هذا الفوز وحصوله من ثم على مثل هذه الصلاحيات سيجعل من مهمة بقائه واستمراره في السلطة امراً صعباً اذا لم يبادر في اعادة النظر بسياساته السابقة خصوصاً الخارجية منها , ذلكم ان هاجس الخوف – الذي لازم رجب طيب اردوغان – من الجوار الاقليمي – والذي تفترضه تركيا دائماً معادياً لها – وخوفها من وصول خطر الصراعات الاقليمية الى الداخل التركي كان هو المسيطر دائماً في تحديد توجهات وخيارات الدبلوماسية التركية خصوصاً اتجاه البلدان التالية : اليونان , وايران, وروسيا , وسوريا , والعراق .

لكن المبالغة في تضخيم مثل هذا الهاجس كان احد السمات الواضحة والتي اوقعت رجب طيب اردوغان في كثير من الحسابات السياسية الخاطئة اتجاه مثل هذه الدول, خصوصاً ما تعلق بسياسة تدخل تركيا في الازمة السورية , يقول الكاتب والباحث السياسي (فائق بولت) في مقابلة حديثة معه على الميادين ورداً على سؤال فيما اذا كانت السياسة التركية التي انتهجها اردوغان تجاه سوريا لعبت دوراً سلبياً في الداخل التركي ؟ فيقول " انها لعبت دوراً سلبياً قوياً جداً ضد المصالح, ضد السيد اردوغان والحكومة, مع اصرار السيد اردوغان على تأسيس النظام الرئاسي , السياسة الخارجية لعبت دوراً قوياً وشديداً جداً, طبعاً خسارة الحكومة او التقليل لنسبة اصواتها, فأعتقد مستقبلاً ايضاً انها سوف تؤثر سلباً, هذه نقطة مؤكدة, لان هذه مجازفة كبيرة جداً ومجازفة معروفة, المجازفة هي مجازفة , تذهب وبعد ذلك تتورط في المشكلة وبعد ذلك تغرق في المستنقع, انا شخصياً اكثر من مرة نبهت وحذرت وزراء الخارجية الى ان الشرق الاوسط هو مستنقع, ولا شأن لتركيا فيه , اذا كانت تركيا تريد السلام في المنطقة لابد ان تسعى الى ايجاد حلول سلمية لا اكثر ولا اقل"[2].

واذا كان رجب طيب اردوغان في سياسته الداخلية , قد اعطى لعامل الامن في الداخل التركي اولوية من خلال اشتغاله على محاولة تحقيق وحفظ الاستقرار في تركيا لضمان شعبيته تجاه مواطنيه, فأن العامل الاقتصادي سيكون احدى اهم التحديات التي سيواجها رجب طيب اردوغان في ولايته الثانية , فلقد كان للخسائر الاقتصادية التي تعرضت لها تركيا بعد الازمة مع روسيا, وتوقف تدفق السياح الروس المقدر عددهم 4,5 مليون سائح سنوياً, وقدرت عوائدهم بـ 2 مليارات دولار, بالاضافة الى تجميد مشاريع استراتيجية مشتركة مثل مشروع محطة الـ" كوي" بالطاقة النووية و"السيل التركي" للغاز الطبيعي الذين يبلغ حجم الاستثمار الاجمالي فيهما 40 مليار دولار كان لذلك كله انعكاسات مهمة باتجاه اعادة النظر في توجهات السياسة التركية تجاه العلاقة مع روسيا, والموقف من ازمات المنطقة[3].

---

(1) سعيد الحاج, اتجاهات السياسة الخارجية التركية بعد انقلاب 15 تموز , تقرير , مركز الجزيرة للدراسات , قطر , 2018 , ص8.

(2) مقابلة مع الميادين , برنامج لعبة الامم , بتاريخ 2018/11/10.

(3) مجموعة باحثين , ازمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية – التركية ودور تركيا الاقليمي , مركز دراسات الشرق الاوسط , الاردن , العدد الثاني عشر, 2016 , ص17.

ثالثاً: التحولات الاقليمية والدولية واثرها في رسم الابعاد الجيوسياسية للمسارات الدبلوماسية التركية بعد عام 2018:-

لقد تجلى التغير الاساسي الذي طرأ على السياسة الخارجية التركية اقليمياً, في تحولها الى متابعة القضايا التي تهدد أمنها القومي, والانشغال في ردود الافعال الناجمة عن الصراعات القريبة, ومحاولة التخفيف من انعكاساتها السلبية عليها, وبهذا فرضت قضايا المنطقة نفسها على سياستها الامنية, فقلصت دورها النشيط والاستباقي الذي كان يقدم المبادرات والوساطات[1],فيما تحول الجوار الاقليمي القريب من مجال النفوذ والدور السياسي والقومي الى مصدر المخاطر والتهديدات, وعلى الرغم من ذلك اتاحت نتائج الانتخابات البرلمانية الاخيرة لحزب العدالة والتنمية الفرصة مجدداً في استعادة النشاط الاقليمي واحياء الدور, ولكن باتجاه تدخلي امني وعسكري جديد بالتنسيق والتعاون مع الحلفاء وقوى دولية واقليمية[2].

هذا الامر يعني ان العامل الامني وتأثيره في الداخل التركي يمكن ان يكون احد المحددات الاساسية التي سوف تساهم في احداث تحولات في مسارات السياسة الخارجية التركية, وبالتالي سينعكس لاحقاً اثرها على توجيه المسارات الدبلوماسية بعد عام 2018, حيث ان تنامي الاخطار الداخلية المترتبة على تزايد النشاط المسلح لحزب العمال الكردستاني, ومواصلة تنظيم الدولة تنفيذ التفجيرات داخل تركيا, وكذلك تزايد التهديد ودور " حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري" , شكلا عاملاً مهماً لإعادة النظر في السياسات التركية الخارجية, مما يعزز القدرة على مواجهة التحديات الامنية في الداخل والخارج, واسهمت في بلورة مواقف جديدة تجاه الازمة السورية, سواء من زاوية التدخل بصورة مباشرة للأراضي السورية لدعم المعارضة في السيطرة على المناطق المحايدة مع تركيا, او من زاوية اعادة النظر في الموقف المتشدد ازاء اي دور مستقبلي لبشار الاسد في المرحلة الانتقالية في اي حل سياسي[3].

كذلك نجد ان السياسة الخارجية التركية واجهت خصوصاً منذ عام 2011 عدداً من التحديات التي فرضتها التطورات في الاقليم والظروف الداخلية في تركيا, وعلى رأسها اندلاع الربيع العربي في كانون الثاني 2011, حيث افضت الثورات العربية الى تغيرات جيوسياسية هامه في المنطقة العربية تجاوزت في تأثيرها دول الجوار , وامتدت الى مناطق اخرى من العالم, وكانت تركيا من اكثر الدول تأثراً لهذه الامتدادات والتفاعلات, نظراً لقربها الجغرافي من المنطقة العربية وارتباطها بعلاقات تاريخية وثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية[4].

---

(1)هنالك من الباحثين من يذهب الى انه " رغم كل ما يمكن الحديث عنه حول امتلاك تركيا قدرات تؤهلها للعب الدور الوسيط, وحول عناصر القوى لديها لجعل سياستها الخارجية ذات= = تأثير كبير في المنطقة وغيرها, الا انه قد ظهرت مؤشرات اخرى سلبية حول امتلاك تركيا قدرات تؤهلها لأداء دور طرف ثالث في حل الصراعات وصنع السلام في المنطقة .... محمد عبد المعطي التلولي, السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا 2002-2008 , رسالة ماجستير غير منشورة , دار العلوم الاسلامية, جامعة الاثر – غزة , 2011, ص145.

(2) رانية حسناوي ومنى رزق الله , السياسة الامنية التركية تجاه منطقة الشرق الاوسط في فترة حكم حزب العدالة والتنمية من 2002-2015 , مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية , جامعة العربي التيسي , تيسة , كلية الحقوق والعلوم السياسية, اشراف ادريس بن حدة , 2016 , ص63.

(3) مجموعة باحثين , ازمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية – التركية ودور تركيا الاقليمي , مرجع سابق , ص16.

(4) المرجع نفسه , ص6.

ان الثورات ما اصبح يطلق عليها بالربيع العربي[1], مثلت لتركيا فرصة وعرقلة في الوقت نفسه حيث ساندت في البداية المطالب الديمقراطية في معظم دول الربيع العربي, وشاركت بنشاط خاصة في العمل الدبلوماسي الاصلاحي في سوريا, لكن استراتيجية مختلف القوى الاقليمية والدولية, وبعض السياسات التركية تسببت بعدم قدرة تركيا على تولي دور قيادي مستمر الفعالية في تحولات الربيع العربي وما بعده[2].

وعلى اساس مثل هذا المنظور شهد الدور الاقليمي التركي صعوداً مرحلياً بعد نجاح الثورات في كل من تونس ومصر واندلاعها في سوريا, وتبدت لديها امكانات وتطلعات لتعميم نموذج حزب العدالة والتنمية في التغير الديمقراطي والنمو الاقتصادي , خاصة مع وصول حركات الاسلام السياسي الى الحكم في اكثر من بلد عربي, لكن عوامل عدة منها التدخلات الاقليمية والدولية وخاصة بسوريا والعراق واليمن وليبيا, وتعثر مسار الحكم في دول ما بعد الثورات في اواسط عام 2013 غيرت المشهد السياسي العربي من ملامح النهضة والاستقرار والتنمية الى التنازع والحروب الاهلية والتدمير الذاتي, واثرت بشكل كبير على السياسة الخارجية التركية وطموحاتها بل واولويتها[3].

لقد كانت السياسة التركية في الحقب الماضية هي حصيلة تراكم اربعة مصادر داخلية واضحة : الحكومة المنتخبة , والاجهزة البيروقراطية غير المنتخبة في الوزارات وخاصة الوزارة الخارجية والاجهزة الامنية, والفرع التشريعي في الجمعية الوطنية التركية الكبرى, والرأي العام الذي تعبر فيه التنظيمات المدنية ووسائل الاعلام[4], لكن مثل هذه الروافد والقنوات تغيرت اولوياتها وادوارها في رسم السياسات الخارجية لتركيا في عهد رئاسة رجب طيب اردوغان, خصوصاً بعد نجاحه في تسلم مقاليد السلطة لدورة رئاسية ثانية عام 2016, واحداثه لتعديلات دستورية اعطت له بموجبها صلاحيات واسعة خصوصاً في رسم معالم السياسة الخارجية .

يمكن القول وعلى صعيد علاقة تركيا ببعدها الاقليمي خصوصاً مع الدول العربية انها اتبعت سياسة مختلفة اتجاه هذه الدول تراوحت بين التدخل المباشر كما هو الحال في ليبيا بعد تدخل الناتو في الحرب ضد نظام معمر القذافي, وبين الحذر تجاه دول الخليج كما هو الحال في البحرين, وبين التورط المباشر في سورية وبدرجة أقل في العراق, ولعل السبب الأساسي لهذا الاختلاف هو طبيعة اختلاف المصالح من دولة الى اخرى, فضلاً عن حجم العلاقات الاقتصادية مع هذه الدول ربطاً بالأهداف السياسية إزاء كل دولة, وهذه المواقف على اختلافها أرادت تركيا من خلالها اثبات حضورها ووجودها اقليمياً, بل وسعت لأن يكون لها دور مؤثر وبارز إزاء كل حدث وذلك في اطار دائما وضع تركيا في موضع الدولة المركز والمحورية من كل ما يحدث من مجريات واحداث في أقاليمها الاستراتيجية وهو ما يروج لمكانة ودور تركي دولي مهم وحساس[5].

---

(1) لدراسة ابعاد مثل هذه الثورات واسبابها وغاياتها, والمأزق التي وقعت فيها .. عبد الاله بلقزيز , الثورات وخيبات في التغير الذي لم يكتمل , تقديم محمد الحبيب, منتدى المعارف, بيروت , لبنان , 2012 , ص61-63.

(2) مجموعة باحثين , ازمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية – التركية ودور تركيا الاقليمي , مرجع سابق , ص6.

(3) مجموعة باحثين , ازمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية – التركية ودور تركيا الاقليمي , مرجع سابق , ص7.

(4) مالك مفتي , الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية, سلسلة دراسات عالمية العدد 27 , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , ابو ظبي , دولة الامارات , د.ت , ص22.

(5) ايمان دني , البعد الاقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية من 2002-2023 , اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية الحقوق والعلوم السياسية , قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية, جامعة محمد خيضر بسكرة, 2017, ص304.

اما على الصعيد الدولي, فهنالك جملة متغيرات واحداث حصلت في الآونة الاخير على الساحة الدولية وانعكست مخرجاتها على تحديد اولويات السياسة التركية, مما سيساهم لاحقاً ببلورة عدة مسارات دبلوماسية تركية تكون منسجمة مع طبيعة مثل هذه التطورات, منها حصول القمة التاريخية ما بين ترامب وبوتين في هنسكي, وما ستفرزه لاحقاً من تقارب روسي / امريكي – اذ طبقت مقرراتها – كذلك انسحاب الولايات المتحدة الامريكي من الاتفاق النووي مع ايران والعقوبات التي فرضتها لاحقاً على الدول المتعاونة مع ايران في المجال الاقتصادي, مما سحيتم على تركيا في المرحلة القادمة – خصوصاً بعد عام 2018 – التوفيق ما بين خيراتها ومصالحها الاقتصادية والتجارية مع ايران, ومصالحها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوربي .

فبالنسبة للولايات المتحدة الامريكية تعتبر تركيا بالنسبة لأمريكا قلب الشرق الاوسط ومحوره الاستراتيجي بالسيطرة على كل دول المنطقة وصولاً لكل اسيا وأوروبا وبهذا تحكم قبضتها على معظم قارات العالم, فتركيا قريبة جداً من منطقتي الشرق الأوسط والخليج العربي, مما يمكنها من السيطرة على معظم الطرق البرية المباشرة, والاتجاهات الجوية الى دول الخليج العربي, والدخول نحو الدول الأسيوية والافريقية, كما منحتها تركيا كعضو في الحلف الاطلسي مراكز وقواعد عسكرية بحرية وجوية وبرية في استعادة نمحورها في المنطقة ومحاولتها السيطرة على اي تحرك اقليمي ايراني معادي لاسرائيل او اي تدخل عسكري روسي يهدد قواعدها العسكرية في المنطقة, وتعطي دوراً مهما لتركيا مقابل انتشارها العسكري على اراضيها, وتنفيذها مهمات استطلاعية ومراقبة لتوجهات المنطقة عسكرياً ونفطياً واقتصادياً بما يخدم عدم تجاوز أي دولة لها, والسؤال المطروح هنا هل سيستمر هذا التحالف الامريكي التركي بعد محاولة الانقلاب في تركيا؟ اذ لم يؤثر هذا الحدث على العلاقات الامريكية التركية واستطاع البلدان تجاوز التوتر الذي عرفته العلاقات بين البلدين واستمر التحالف بينهما نتيجة لإرتباط المصالح الامريكية التركية في عدة مجالات وميادين خاصة ما يتعلق منها بشراكتهما في محاربة الارهاب وخاصة تنظيم الدولة, وتعويل أمريكا على تركيا في ترتيب امور منطقة الشرق الاوسط وفق خارطة التقرير الامريكي, فإن مستقبل الدور التركي سيستمر في التنامي على مستوى الأقاليم الثلاث : الشرق الاوسط, البلقان, آسيا الوسطى والقوقاز, لأن هذا التحالف كان سبباً أساسياً في المكانة التي تحتلها تركيا حالياً[1].

اما بالنسبة الى روسيا الاتحادية تعتبر تركيا جزئها الاستراتيجي الاقليمي الذي يشكل مطمعاً امريكياً لحصارها عبر مضيقي الدردنيل والبوسفور اللذان يشكلان المنفذ الوحيد للأسطول الروسي من البحر الأسود الى سواحل البحر المتوسط, خاصة بعد نشر رادار أمريكي على اراضيها يهددها مباشرة بعد نشرها في الدول القريبة منها للمنظومة الصاروخية الدفاعية, وتركيا من أهم المستوردين للنفط الروسي, وتسيطر تركيا على مضيقي البوسفور والدردنيل, كما تسعى تركيا لاستيراد الغاز الطبيعي معها في حال لم تتفاقم المسألة السورية بانقسام كل منهما باتجاه المعسكرين الامريكي التركي والروسي الايراني في حال لم تجد الدول الكبرى تسوية سريعة لحلها رغم تحدي تركيا لها باحتضان المعارضة وتأليبها على النظام السوري الحليف الاستراتيجي لإيران, ومع الانقلاب الذي شهدته تركيا في 15 تموز2016 وتوتر العلاقات بين واشنطن وأنقرة على خلفية الحدث, وظهور بوادر تحسن العلاقات التركية الروسية أين بدا أن تركيا تبحث عن حليف استراتيجي بديل عن أمريكا وشريك استراتيجي في مناطق نفوذها سواء تعلق الأمر بالبلقان أوو اسيا الوسطى والقوقاز وخاصة الشرق الاوسط باعتبار روسيا منافس استراتيجي في الاقاليم الثلاث في مواجهة الحلف الامريكي, ومن المنتظر اذا نجحت تركيا في الانضمام الى الحلف الروسي الايراني ان تكتسب حلفاء استراتيجين في هذه الاقاليم وحصار القطب الامريكي الذي طالما خدم التحالف معه المصالح الأمريكية على حساب نظيرتها التركية, وهذا ما قد يمهد لدور تركي اقليمي ودولي أكبر[2].

---

(1) ايمان دني , البعد الاقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية من 2002–2023 , المصدر السابق, ص307.

(2) ايمان دني , البعد الاقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية من 2002–2023 , المصدر السابق, ص305–306.

وبالنسبة للصين القوة التي أثبتت ومازالت تثبت نفسها اقليميا ودولياً تعتبر تركيا بوابتها الاقتصادية نحو أوروبا, لتمتعها بموقع استراتيجي في منطقة الشرق الاوسط, ولاعب اقليمي يوازيها للدخول في ملعب الدول الكبرى سياسياً الى جانب الاقتصاد فهي تحتاج الى تمركز استراتيجي تنطلق منه نحو قيادة العالم اذا استطاعت ان تشكل مع تركيا محوراً اقليمياً يمسك ببوابتي آسيا واوروبا, وتشكل تركيا منفذاً تنافسياً لها لأسواق القارة الافريقية ودول منطقة البحر المتوسط أيضاً, كذلك دعمت الصين علاقاتها مع تركيا بمناورات عسكرية مع عضو بحلف الاطلسي ومن شأن هذا التحالف ان تم ان يفتح الباب امام دور اقليمي ودولي واستراتيجي لتركيا[1].

اما فيما يخص اوروبا رغم عدم انضمام تركيا الى الآن لعضوية الاتحاد الاوروبي, الى انه يعتبرها من الدول الاسلامية التي يتلاقى وإياها على حوار حضاري يدفعه للاندماج مستقبلياً معها ان حافظت على توازنها الاستراتيجي وانفتاحها نحو الغرب بنظامها العلماني والاسلامي المعتدل, مما يجعلها جسراً متحركاً من الشرق نحو الغرب وبالعكس, فهي مركز تجاري مهم لانطلاقها نحو دول الشرق الأوسط خاصة الخليجية واستيراد النفط, الى جانب موقعها الاستراتيجي كمعبر بين دول الاتحاد وبين دول ومناطق جنوب شرق اسيا والجمهوريات الاسلامية فيها, وهي ممر آمن لأنابيب الغاز بين دول اسيا واوروبا, وفي حال تم انضمام تركيا فعلاً الى الاتحاد الأوروبي فإن هذا سيلعب دوراً كبيراً في تنامي دور تركيا اقليمياً ودولياً ويحقق طموحات تركيا في ان تكون في مصاف الدول الكبرى[2].

رابعاً: السيناريوهات المحتملة لمسارات الدبلوماسية التركية بعد عام 2018 :-

ان التأكيد على فرضية حصول تحول – او على الاقل اعادة نظر – وتصحيح بمسارات الدبلوماسية التركية بعد عام 2018 , هذه الفرضية التي يحاول هذا البحث الاشتغال عليها تستند بالأساس لعدة مؤشرات ووقائع افرزتها مسارات الدبلوماسية التركية خصوصاً في الاعوام من 2016-2018, وهذه المؤشرات هي التي يمكن ان يراهن عليها المراقب السياسي – بتقديرنا – ويجعلها كنقاط انطلاق للتحول المنشود في مسارات الدبلوماسية التركية, اما من ناحية ابرز تلك المؤشرات فهي :

1- تبني تركيا مواقف سياسية مختلفة عن مواقف حلفائها التقليديين إزاء عدد من الملفات الإقليمية الساخنة, الأمر الذي تسبب بفجوة في المواقف معهم, وهو ما انعكس بصورة سلبية على فاعلية تركيا إقليمياً وعلى علاقاتها مع تلك الأطراف الحليفة .
2- دعم تركيا للثورات الشعبية في مرحلة الربيع العربي وتعزيز علاقاتها مع تيار الإسلام السياسي الذي تقدم بعد الثورات, الأمر الذي شكل عامل استفزاز للأطراف الرسمية المتضررة من تلك الثورات, والتي رأت في موقف تركيا إضراراً بأوضاعها ومصالها, ما دفع لتبني مواقف سلبية تجاه تركيا وسياساتها في المنطقة, وقد أثّر موقف تركيا المُعارض للانقلاب في مصر على علاقاتها مع النظام المصري الجديد بصورة سلبية, وكذلك على علاقاتها مع عدد من الدول الخليجية التي عارضت تولي الرئيس الأسبق محمد مرسي للحكم .
3- تعارض السياسات التركية تجاه الأزمات في سوريا والعراق مع توجهات النظامين السوري والعراقي وحلفائهما الإيرانيين والروس, انعكس بصورة سلبية للغاية على علاقات تركيا مع تلك الأطراف ما دفع الأخير إلى اتخاذ مواقف متشددة إزاء السياسات التركية الخارجية .
4- انشغال تركيا بمواجهة العديد من التحديات الداخلية الأمنية, ولا سيما بعد توقف مسيرة السلام الداخلي واستئناف الصراع المسلح مع مقاتلي حزب العمال الكردستاني الذي صعد من عملياته الارهابية داخل تركيا وزاد من هذه التحديات المحاولة الانقلابية الفاشلة في تموز/يوليو 2016, وما اتصل بها من تداعيات على بنية الجيش التركي وأدائه في مواجهة حزب العمال الكردستاني, إضافة إلى تأكيد الحكومة التركية على

(1) ايمان دني , البعد الاقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية من 2002–2023 , المصدر السابق, ص306.

(2) المصدر نفسه, ص306–307.

تعاون بين أنصار فتح الله غولن ومقاتلي حزب العمال الكردستاني في مواجهة الجيش والقوات الأمنية التركية, سواء على صعيد الاستخبارات أو غيرها, يضاف إلى ذلك تنامي خطر تنظيم الدولة- داعش في المناطق الحدودية, وقيامه بتنفيذ العديد من التفجيرات في المدن والبلدات التركية.

5- تنامي قوة "حزب الاتحاد الديمقراطي" الذي تعدّه أنقره الجناح السوري لحزب العمال الكردستاني وتصنفه كمنظمة إرهابية, وإعلان بصورة صريحة عن سعيه لإقامة " فدرالية" من جانب واحد شمال سوريا, الأمر الذي رأت الحكومة التركية أنه قد يشجع على التفكير بإقامة كيان كردي مماثل في شرق تركيا وهو ما دفعها لاتخاذ موقف متشدد إزاء تلك المخططات ولأن تقوم في وقت لاحق بالتدخل عسكريا في دعم المعارضة السورية للسيطرة على المناطق المحاذية للحدود التركية, وهو الأمر الذي زاد من توتر علاقات تركيا مع النظام السوري وحلفائه.

6- أدى الخطاب السياسي والإعلامي الحاد والتصعيدي من قبل عدد من المسؤولين الأتراك تجاه بعض الأطراف الإقليمية والدولية وتجاه عدد من التطورات السياسية إلى استفزاز تلك الأطراف وتسبب بتوتير العلاقة معها, وقد بدا واضحاً أن الخطاب السياسي التركي غلبت عليه سياسة ردود الأفعال إزاء بعض القضايا عوضاً عن الحسابات السياسية الدقيقة والتعاطي والخطاب الهادئ .

7- شكلت حالة الفوضى في المنطقة وغياب الاستقرار وسياسة المحاور الإقليمية والدولية تحدياً مهماً للسياسة الخارجية التركية ووضعتها أمام خيارات صعبة في تحديد توجهاتها إزاء العديد من القضايا؛ حيث كانت مضطرة للتعاطي في كثير من الأحيان مع ملفات ساخنة ومحيط ملتهب ومصالح إقليمية ودولية متضاربة, وهو أمر لم تستطع السياسة الخارجية التركية التعاطي معه بالتوازن المطلوب الذي يجنبها التداعيات السلبية[1].

يبدو ان التغيرات اليوم في السياسة التركية الخارجية هي نتيجة مدارك عامة حول ايدلوجيا مناسبة وهي نوع من الاستثمار في توافق نشط و وعي بالتغيير لدى شريحة اوسع من الناخبين اكثر منه احيائية دينية او ثقافية وقد تجلى ذلك التوافق النشط على شكل استعدادات اولية لدى الكتلة السياسية الفاعلة في تركيا والتي تمثلت بالتنظير (للوسطية) و (التوليف) او (المزاوجة) بين البعدين الشرقي والغربي في التكوين التركي المعاصر والتاكيد على ان مطلب او مسار الانضمام الى الاتحاد الاوربي والتحالف مع الولايات المتحدة الامريكية – بكل ما يقتضيه ذلم من مواقف وسياسات – لايتعارض مع الهوية الدينية او التاريخية او العكس , وان التوسط بين الغرب وحركات الاسلام السياسي كان فرصة ثمينة امام تركيا لان تحقق مكاسب ريادية وقيادية وان تكون (الدولة المركز) في المنطقة العربية والشرق الاوسط وربما المجال الاسلامي.

كما اشار الباحث في كتابه الى عدد من الاستنتاجات التي استندت عليها الرؤية التركية منها :-

1. ان التغيير في السياسة الخارجية هو حالة تطورية وتجريبية لافكار و مدارك وسياسات تحت النظر ويكون نجاحها النسبي نتيجة لتوافق موضوعي في البيئتين الداخلية والخارجية وبخاصة الجوار الجغرافي والسياسي او المجال التاريخي والثقافي لتركيا.
2. تمارس الاسلمة السياسية في تركيا نوعا من (تظهير تدريجي) و مضطرد لاحتمال بقي كامنا في حيز سياسات الظل او بدائل السياسية الكمالية خلال اكثر عقود القرن العشرين لكنه تظهير معقلن او لنقل انه تعقيل (التكوين الاجتماعي – الدين الدولة) والانتقال الى السياسة العملية وتبدي نوع من ايدلوجية حيوية او (دينامية) تتمثل لعملية اسلمة نسبية متعددة الاشكال : اجتماعية, ثقافية , اقتصادية , خدمية , و اعلامية[2].

---

(1) مجموعة باحثين , ازمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية – التركية ودور تركيا الاقليمي , مرجع سابق , ص9-11.

[2] عقيل سعيد محفوظ, السياسة الخارجية التركية : الاستمرارية – التغيير, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات , قطر , الطبعة الاولى , ص الخاتمة

ان الخطاب السياسي و حتى سلوك السياسي لا يخلقان مباشرة حقيقة سياسية او سياسة خارجية جديدة وانما هما يتابعان كل ذلك, وان التغيير في السياسة الخارجية التركية ليست خطة توضع او قرار يتخذ وانما هي بالاحرى دينامية وسيرورة مفتوحة على احتمالات عديدة ما يجعل السياسة الخارجية مشروع تغيير دائم ونوعا من انخراط مربك في لعبة الامم.

ويمكن ايضاً ان نضيف عدة مؤشرات اخرى اخفقت فيها السياسة التركية وانعكس بالتالي اثرها على تحجيم فاعلية الدبلوماسية التركية في ادارة كثير من الملفات الاقليمية او الدولية, ومن اهم تلك المؤشرات – بتقديرنا- هي :

1- يبدو ان الدبلوماسية التركية التي كانت تعطي الاولوية للعلاقات الاوربية, قد انخفضت وتيرتها نتيجة لعاملين اساسين هما – ملف حقوق الانسان والحريات التي تضغط به الدول الاوربية على تركيا خصوصاً بعد الانقلاب الفاشل عام 2016 , والعامل الثاني : هو قناعة تركيا بأن الاتحاد الاوربي واقع تحت هيمنة وتبيعة القرار الامريكي .
2- حصلت عند تركيا خصوصاً في الاعوام من 2016- 2018 شكوك مبنية على وقائع في عدم مصداقية حلفائها المقربين خصوصاً الولايات المتحدة الامريكية من ناحية الوقوف معها في القرارات المصيرية التي تتخذها .
3- سلوك تركيا نفسها وقبولها مبدأ حل النزاعات الاقليمية بالمسارات الدبلوماسية , وتجسد هذا الامر – وبشكل واقعي في التعاون التركي/ الروسي/ الايراني بل ما تبقى من قضايا عالقة في الملف السوري, وما صيغة قبولها باتفاق " ادلب " القاضي بخفض مناطق التصعيد على اساس الفصل ما بين المعارضة السورية المعتدلة, والجماعات الارهابية " داعش والنصرة" ومحاربتها لمثل هذه الجماعات .. الا دليل ان تركيا لم تعد تراهن – كما في السابق- على اسقاط الدولة السورية بل رضخت للأمر الواقع – الذي فرضه الميدان السوري وحكمة الروس في ادارة الازمة السورية – وقبولها بأن الحل في سوريا هو ذات طابع سياسي .
4- ازدياد وجوه الصراع التركي / الامريكي في اكثر من قضية " مسألة دعم الولايات المتحدة الاكراد في سوريا غرب الفرات, العلاقة مع ايران ... وغيرها " في حين يقابل هذا الصراع تقارب اتركي/ روسي في مجالات عديدة اقتصادية وسياسية وعسكرية .

ان طبيعة مثل هذه المؤشرات, او بمعنى ادق طبيعة المتغيرات التي افرزتها السياسة التركية في البعد الداخلي او الاقليمي او الدولي.. يمكن على اساسها توقع ثلاثة سيناريوهات محتملة من الممكن ان تسلكها الدبلوماسية التركية بعد عام 2018, وهذه السيناريوهات هي:

- السيناريو الاول : ويقوم هذا السيناريو على اساس حصول مراجعة " جزئية " وليست شاملة لسياسات التي انتهجتها تركيا في الفترة السابقة سواء على الصعيد العربي او الدولي, وستسلك الدبلوماسية التركية – وبحسب هذا السيناريو- بعد عام 2018 خطين متوازيين يكملان من ناحية الغايات بعضهما, خط يحاول اعادة الثقة بتركيا ضمن جوارها الاقليمي, واثبات مصداقيتها التي فقدتها بفعل تدخلها بملفات اقليمية خصوصاً في سوريا والعراق, وذلك بإعادة النظر بمواقفها السياسية السابقة, ووقف كل اشكال تدخلها, واحترام سيادة هذه الدول, وشرعية حكوماتها, ولقد كان قبول تركيا اخيراً بمبدئ التسويات السياسية في انهاء ملف الازمة السورية, وتحيدها " لجماعات مسلحة" وعدم المراهنة عليها مؤشراً ايجابياً لان تباشر الدبلوماسية التركية بعد عام 2018 عملها على مسارات اخرى تتعلق بمحاولة تفكيك ازماتها مع دول الجوار, واختيار بدائل وحلول اخرى للتأثير في جوارها, وعدم المبالغة في رفع حاجز الخوف من المتغيرات التي تحصل بتلك الدول وارتادتها على الداخل التركي, اما الخط الاخر الموازي فهو محاولة الميل والتقارب للتحالف الروسي / الايراني, لكن بدرجة لا تبتعد به تركيا عن تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة, بحيث يمكن اعتباره بديلاً لها, لأنها – وبحسب هذا السيناريو- ستشتغل على مساحات الخلاف والتناقضات التي يفرضها صراع هذين المحورين في المنطقة العربية , وبذلك ستضمن تركيا حضورها وفاعليتها في المرحلة القادمة من ناحية انتزاع الاعتراف بها كقوة اقليمية مؤثرة, وذلك من خلال لعب دور الوسيط او الطرف " الثالث" الذي يحقق التوازن, ويضبط "ايقاع" الصراع بدلاً من سياسات الاصطفاف والمراهنة على المحاور في تحقيق مكاسب" مرحلية" سرعان ما تتبدل نتيجة المتغيرات, بدلاً من تحقيق مكاسب

جيوسياسية تضمن لتركيا امنها ومصالحها العليا على المدى البعيد, ان هذا السيناريو - بتقديرنا- هو الاقرب للتطبيق بعد عام 2018 .

- السيناريو الثاني : وهذا السيناريو يقوم على اساس عدم اجراء اي تحولات في المسارات الدبلوماسية التركية لما بعد 2018 لا جزئية ولا شاملة, وبقاء تركيا في ادارتها للازمات في المنطقة ورؤيتها للتحولات الدولية على نفس النهج الذي اتبعته منذ عام 2011 , لكن مثل هذا السيناريو محكوم عليه سلفاً بالفشل, لان جميع المعطيات والمؤشرات التي افرزتها السياسة الخارجية التركية خصوصاً بعد الانقلاب عام 2016, او على مستوى المتغيرات الدولية لا تدعمه, فمثل هذا السيناريو يقوم " على افتراض بقاء واستمرار الدور وكذلك المكانة والفاعلية التركية على ما هي عليه, وحتى يتحقق هذا الافتراض لابد من ثبات الأوضاع الاقليمية وحتى الدولية على حالها, ولكن هذا الشرط صعب ان لم نقل مستحيل التحقق نظراً لسرعة وتيرة الأحداث على الصعيدين هذه الحركية التي أصبحت سمت العلاقات الدولية في الفترة الأخيرة, فهذه الديناميكية تجعل امكانية ثبات المكانة التركية على ما هو عليه أمر غير وارد, خاصة أنها تقع في منطقة تشهد أحداث ساخنة, وتدخلات لأطراف خارجية وتحالفات عديدة تهدد المكانة التركية[1].
- السيناريو الثالث: وعلى اساس مثل هذا السيناريو المتوقع ستحصل هنالك مراجعة جذرية وشاملة للسياسات التركية سواء على المستوى الاقليمي او الدولي, سينعكس لاحقاً على ابعاد تحركها الدبلوماسي بعد عام 2018, ويستند هذا السيناريو في مثل هذه المقاربة بالأساس على التغيرات التي حصلت بعد الانقلاب التركي الفاشل عام 2016 وتداعياته, وفوز رجب طييب اردوغان بولاية رئاسية ثانية, وتوسيع صلاحياته بعد التعديل الدستوري الذي اجراه والانتقال من خلاله من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي, لكن مثل هذا السيناريو – بتقديرنا – هو الاقل قابلية على التطبيق بعد عام 2018, لان الاستدارة الكاملة لتركيا وعملية فك ارتباطاتها من ملفات وتحالفات تداخلت معها, خصوصاً تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الامريكية ليس بالأمر الهين الذي يمكن تصوره ضمن معطيات السياسة التركية الحالية, اضافة الى ان مسألة الصلاحيات التي اوكلت لرجب طيب اردوغان سيكون انعكاسها في الداخل التركي, اكثر منها على مستوى اتخاذ قرارات مصيرية في السياسة الخارجية, خصوصاً بما يتعلق بأحداثه لتغيرات جذرية وشاملة في مسارات الدبلوماسية التركية ما بعد 2018 .

المصادر والمراجع

اولا : الكتب.

1- حسن بوقارة , السياسة الخارجية " دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظريــة للتحليل " , دار هومه , الجزائر , 2013.
2- خليل حسن, النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية, دار المنهل اللبناني, بيــروت , لبنان, ط1 , 2009 .
3- عبد الاله بلقزيز , الثورات وخيبات في التغير الذي لم يكتمل , تقديم محمد الحبيب, منتدى المعارف, بيروت , لبنان , 2012 .
4- مالك مفتي , الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية, سلسلة دراسات عالمية العدد 27 , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , ابو ظبي , دولة الامارات , د.ت .
5- مجموعة باحثين , ازمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية – التركية ودور تركيا الاقليمي , مركز دراسات الشرق الاوسط , الاردن , العدد الثاني عشر, 2016 محمد السيد سليم, تحليل السياسة الخارجية, مكتبة النهضة , القاهرة , ط1 , 1998.
6- هاري ار. بالغر, الاستراتيجية ومحترفو الامن القومي " التفكير الاستراتيجي وصناعة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرون, مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , ابو ظبي , 2011.
7- عقيل سعيد محفوظ, السياسة الخارجية التركية : الاستمرارية – التغيير, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات , قطر , الطبعة الاولى , 2012.

ثانيا : الأطاريح والرسائل الجامعية

(1) ايمان دنـي , البعد الاقليمـي والـدولي للسياسـة الخارجيـة التركيـة مـن 2002-2023 , المصـدر السـابق, ص299.

1- ايمان دني , البعد الاقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية من 2002-2023 , اطروحة دكتوراه غير منشورة , كلية الحقوق والعلوم السياسية , قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية, جامعة محمد خيضر بكسرة, 2017.
2- رانية حسناوي ومنى رزق الله , السياسة الامنية التركية تجاه منطقة الشرق الاوسط في فترة حكم حزب العدالة والتنمية من 2002-2015 , مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية , جامعة العربي التيسي , تيسة , كلية الحقوق والعلوم السياسية, اشراف ادريس بن حدة , 2016 .
3- طلال مظفر غازي المسعودي, الاستراتيجية الايرانية تجاه منطقة غرب اسيا بعد عـــام 2010, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة المصطفى العالمية, كلية العلوم السياسية , قسم العلاقات الدولية , 2017 .
4- محمد عبد المعطي التلولي, السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا 2002-2008 , رسالة ماجستير غير منشورة , دار العلوم الاسلامية, جامعة الاثر, غزة , 2011.

ثالثاً :البحوث والمجلات والتقارير .

1- سعيد الحاج, اتجاهات السياسة الخارجية التركية بعد انقلاب 15 تموز , تقرير , مركز الجزيرة للدراسات , قطر , 2018.
2- مقابلة مع الميادين , برنامج لعبة الامم , بتاريخ 2018/11/10 , تقرير.